اتحاد الشركات الاستثمارية
Union of Investment Companies

# آليات تحويل الكويت لمركز مالى وتجارى إقليمى

## ورقة مقدمة

## لمنتدى الكويت للشفافية الثالث

## جمعية الشفافية الكويتية

## 19 – 21 أبريل 2009

إعداد

أ.د. رمضان على الشراح

أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية

دولة الكويت



تلفون : ٢٢٤٩٠٠٩١/٣ ٩٦٥+ – فاكس : ٢٢٤٩٠٠٩٢ ٩٦٥+ – ص.ب. ٢٧٥٥٥ الصفاة ١٣١٣٦ الكويت Tel.: +965 22490091/3 - Fax: +965 22490092 - P.O.Box 27555 Safat 13136 Kuwait
Email: uic@unioninvest.org www.unioninvest.org

## آليات تحويل الكويت لمركز مالى وتجارى إقليمى

تتميز دولة الكويت بتراث عريق بالتجارة والاقتصاد عبر التاريخ، وبالرغم من الأزمات المختلفة التى مرت بها إلا أنها استطاعت أن تتجاوز هذه الأزمات وتؤصل مجموعة من التشريعات لحماية حقوق الملكية والتجارة والاقتصاد من خلال نظام ديموقراطى واضح المعالم وسلطة قانونية مستقلة، الأمر الذى جعلها تحظى بالاحترام الدولى.

إن من أهم مقومات المركز المالى والاقتصادى وجود نظام مصرفى ذات رقابة فاعلة ومستقرة تواكب التطورات الدولية، وهو ما تتمتع به دولة الكويت.

لقد كانت الكويت سباقة فى إنشاء بنية تحتية لكافة القطاعات خلال عقدى الستينات والسبعينات من القرن الماضى، بيد أن تطوير تلك البنية لم يواكب التطورات الإقليمية المتسارعة، وهو ما أدى إلى التعثر فى العديد من قطاعاتها، ومنها المؤسسات التعليمية والموانئ الجوية والبحرية وقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.

إن من المتطلبات الهامة لوجود المركز المالى والاقتصادى توافر القوى العاملة ذات الخبرات والكفاءة المتميزة، وإن كانت متوافرة إلى حد ما، إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب نوعاً وكماً، وهنا تكمن أهمية تطوير المنظومة التعليمية لخدمة الاقتصاد الوطنى.

ولكى تصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً مرموقاً، هناك بعضاً من الأمور التى تتطلب إجراءات علاجية حاسمة للوصول إلى الغرض المنشود.

لا شك أن بلوغ غاية تحويل الكويت لمركز مالى وتجارى إقليمى هدف تنموى ضرورى ستجنى الكويت من تحقيقه الكثير اقتصادياً واجتماعياً، بيد أن تحقيق تلك الغاية يتطلب العمل الكثير والمدروس مع الأخذ فى الحسبان عوامل الوقت والتكلفة والجودة، وتنفيذ عدد من الإجراءات لتحقيق ذلك، وتتمثل أهمها، وبشكل موجز فى:

1) الإسراع فى إصدار قانون الخصخصة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك بالتخفيض التدريجى لدور الدولة المباشر فى الأنشطة الاقتصادية والمالية، ولينتقل الدور الحكومى إلى الأنشطة الرقابية المتعارف عليها، وبما يتيح للقطاع الخاص استغلال الفرص الاستثمارية لاستقطاب القوى العاملة الوطنية.

2) الاقتصاد الكويتى يعتمد بشكل أساسى على النفط ومشتقاته فى مجال الإنتاج والتصدير والإيرادات العامة، ولقد تأخرت الكويت فى تطوير هذا القطاع الحيوى حيث سبقنا آخرون إلى الأسواق وإضافة قيم وفرص عمل لمواطنيها. ومن هنا يتحتم تشجيع الدولة

لتخصيص أنشطة الإنتاج وتصنيع المشتقات وتسويقها كصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى التى يشكل النفط المادة الأساسية لها. إن التركيز على هذا القطاع والخدمات المصاحبة له وتهيئة القوى العاملة الوطنية لتطويره أصبح أمراً ملحاً لاستقرار البيئة الاقتصادية الوطنية.

3) من الضرورى إجراء بعض التعديلات على قانون الضريبة الحالى، وبصفة الاستعجال للحد من الجوانب السلبية المتعلقة بها، والتى تحد من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتعامل مع الشركات الأجنبية، إلى أن يتسنى دراسة قانون الضرائب المقترح وبشكل شمولى من الجهات المعنية وبرؤية متأنية للحفاظ على المركز التنافسى لدولة الكويت.

4) الإسراع فى إقرار هيئة أسواق المال بهدف فصل الجهاز الرقابى عن الجهاز التنفيذى للسوق.

5) فى إطار محاولة خلق العمق المالى فى السوق المالية والمصرفية فقد يكون السماح بإنشاء بنوك استثمارية خطوة تكميلية لتطوير قطاع الخدمات المالية ولمواكبة المراكز العالمية المرموقة.

6) وجود خطة شاملة طويلة المدى تهدف لتنمية الكويت وتزويدها بالمرافق والخدمات والإمكانيات التى تساعد على تقديم خدمات ذات جودة عالية وبتكلفة اقتصادية.

7) ضرورة وجود مناخ استثمارى مستقر يحرص على التفاعل الانتعاشى والرواجى ويتيح لقوى الاستثمار أن تشارك وأن تعمل من خلال الشراكة على زيادة وإنماء وتوسيع وتجديد رقعة الاستثمار.

8) إصلاح الهياكل الاقتصادية، وذلك من خلال الحد من هيمنة القطاعات النفطية على إجمالى النشاط الاقتصادى والتوسع المستمر فى القواعد الإنتاجية فى مجال الصناعات التحويلية والخدمات، بحيث يقترن مع ذلك التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة فى كافة القطاعات وإدراجها فى البورصة.

9) إصلاح أوضاع الأسواق: وينصرف هذا الإصلاح إلى تهيئة الظروف أمام سوق المال فى الكويت لتعمل بكفاءة أكبر من خلال تنشيط العوامل الداخلية، وتذليل العقبات التى تحد من انطلاقها، ومن أهم العوامل المساعدة فى تحقيق الإصلاح: إنشاء الشركات المساهمة الجديدة وتنمية الشركات صانعة السوق. هذا بالإضافة إلى تنمية الأدوات الاستثمارية الجديدة، وذلك من خلال توسيع قاعدة التعامل فى الصناديق الاستثمارية وتطوير الأدوات الاستثمارية الحالية، ومثال ذلك إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، وإصدار التشريعات المساعدة فى ذلك.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تلتزم كلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية بمبدأ الشفافية عند تحديد السياسات المالية والنقدية والائتمانية والضرائبية وجميع السياسات الحاكمة لمناخ الاستثمار، وفى ظل الأهداف المرجوة من إنشاء وزارة تعنى بشؤون الاقتصاد الوطنى تعمل على وضع السياسات الاقتصادية الكلية ومتابعة تنفيذ المتطلبات المتعلقة بالمنظمات الإقليمية والدولية.